



# المجلس التنفيذي / الدورة الأولى

الرياض، 28 محرم . 1 صفر 1403 هـ  
15-17 نونبر 1982

## التقرير الختامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

منظمة المؤتمر الإسلامي

-----  
المنظمة الإسلامية  
للتربية والعلوم والثقافة  
(إيسيسكو)

## محضر اجتماع المجلس التنفيذي الدورة الأولى . الاجتماع الأول .

الرباط **28** محرم الحرام . **1** صفر **1403** هـ ( **15-17** نونبر **1982** )

انعقدت الدورة الأولى للمجلس التنفيذي للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) بدعوة من السيد المدير العام للمنظمة في الرباط بالمملكة المغربية في الفترة من 28 محرم الحرام . 1 صفر 1403هـ (15-17 نونبر 1982م). بعضوية كل من السادة :

- الأستاذ أحمد ظفر فاروقي  
كاتب عام وزارة التربية  
جمهورية باكستان الإسلامية
- الأستاذ صالح باوزير  
ممثل المملكة العربية السعودية في اليونسكو  
المملكة العربية السعودية
- الأستاذ أبو الكابا توري  
أستاذ بالمدرسة العليا للأساتذة بداكار  
جمهورية السنغال
- الدكتور محمد شريف احمد  
المدير العام للإعلام والإرشاد الديني  
الجمهورية العراقية
- الأستاذ الحاج مامادي كيتا  
وزير التعليم العالي والبحث العلمي  
جمهورية غينيا الشعبية الثورية
- الدكتور محمود موعد  
مدير دائرة التربية والتعليم العالي  
منظمة التحرير الفلسطينية  
فلسطين
- الأستاذ عمر سعد توري  
المفتش العام للغة العربية  
ومسؤول عن مركز تطوير اللغة العربية  
جمهورية مالي
- السيد زين الأزمان زين العابدين  
مستشار وقائم بأعمال سفارة ماليزيا بالرباط  
ماليزيا
- الأستاذ محمد بن البشير

الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية  
المملكة المغربية

– الدكتور توفيق الشاوي

الأمين العام

الاتحاد العالمي للمدارس العربية الإسلامية الدولية  
المملكة العربية السعودية

– الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلي

المدير العام

مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية

– الدكتور علي الكتاني

المدير العام

المؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية

وتغيب عن الحضور كل من السادة :

– الدكتور عز الدين إبراهيم

مدير جامعة الإمارات العربية المتحدة

– الدكتور فؤاد سيزكين

مدير معهد تاريخ العلوم العربية المتحدة

– الأستاذ وارث الدين محمد

مسجد الشيخ علي جاه محمد

وشارك في الاجتماع السيد المدير العام للمنظمة الأستاذ عبد الهادي بوطالب ومساعدوه.

كما حضر جلسات المجلس الأستاذ محمد الفاسي رئيس مركز التنسيق بين اللجان الوطنية

العربية للتربية والعلوم والثقافة بالرباط.

كان جدول أعماله يتضمن :

1. تقرير السيد المدير العام عن نشاط المنظمة منذ المؤتمر التأسيسي.

2. تكوين مكتب المجلس.

3. إقرار جدول الأعمال.

4. دراسة مشروع النظام الداخلي للمجلس التنفيذي.

5. دراسة مشروع توسيع اختصاصات المجلس التنفيذي.

6. دراسة مشروع النظام الداخلي للمؤتمر العام.

7. دراسة مشروع النظام المالي للمنظمة.

8. ندوة " دور الإيسيسكو في خدمة الفكر الإسلامي " .

9. موعد الاجتماع المقبل للمجلس التنفيذي.

عقد المجلس أربع جلسات إضافة إلى الجلسة الافتتاحية التي قدم فيها السيد المدير العام للمنظمة تقريره عن نشاطها منذ المؤتمر التأسيسي.

افتتح الاجتماع السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية الأستاذ الهاشمي الفيلاي نيابة عن رئيس المؤتمر التأسيسي الدكتور عز الدين العراقي بكلمة رحب فيها بالسادة أعضاء المجلس التنفيذي، باسم الحكومة المغربية، وعبر عن ابتهاجه بانعقاد المجلس التنفيذي للمنظمة في دورته الأولى. كما أشار إلى جهود المنظمة المتتالية لإرساء قواعدها منذ المؤتمر التأسيسي والذي يعتبر انعقاد مجلسها التنفيذي خطوة على دربه. كما أشار إلى الدور الفعال والأساسي المنوط بالمجلس والمتمثل في إعداد خطة عمل المنظمة، ورسم الطريق التي ستسير عليه الذي لن يكون غير طريق "التخضير الطويل والممارسة العقلانية".

كما أشار إلى شروط النجاح المتوفرة لدى المنظمة وفي مقدمتها الاطلاع الواسع والتجربة الفنية والإقدام الذي يتمتع بهم مديرها العام الأستاذ عبد الهادي بوطالب، والمستوى الرفيع والتجربة المتنوعة التي تتوفر لدى أعضاء مجلسها التنفيذي. والدعم الذي ستلقاه من منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات المنبثقة عنها.

كما جدد التزام المغرب باسم ملكه جلالة الملك الحسن الثاني على رعايته للمنظمة ومساعدتها ومساندتها في طور الإقلاع، وأخبر بتبرع جلالته بأرض ليقام عليها بناء مقر المنظمة بمدينة الرباط، وأن سمو ولي عهد المملكة المغربية الأمير سيدي محمد سيضع بالنيابة عن والده حجرها الأساسي خلال هذا الاجتماع.

وفي الأخير تمنى لأشغال المجلس التنفيذي كامل التوفيق والنجاح.

وقدم السيد المدير العام للمنظمة الأستاذ عبد الهادي بوطالب تقريراً عن نشاط المنظمة في الفترة الممتدة من 11 رجب 1402هـ إلى 30 محرم الحرام 1403هـ (5 مايو إلى 15 نونبر 1982).

أعرب في بدايته عن سعادته بانعقاد المجلس التنفيذي للمنظمة في دورته الأولى وما يرمز إليه هذا الانعقاد من استكمال حلقات هيكل المنظمة. كما أشار إلى أن الصعوبات التي واجهت المنظمة في انطلاقتها الأولى لم تحل دون إثبات وجود المنظمة وانطلاقتها للخطة السنوية التي أقرها المؤتمر التأسيسي للمنظمة. وذكر من بين الصعوبات :

1. **مقر المنظمة** : حيث اكتفت المنظمة في البداية بمكاتب محدودة وضعتها المملكة المغربية رهن إشارتها إلى أن تم إيجار عمارة ستصبح مقراً للمنظمة. كما أحاط المجلس علماً بأن المملكة المغربية تبرعت بأرض لبناء مقر نهائي للمنظمة بمدينة الرباط، وأن جلالة ملك المغرب تبرع بمبلغ ستمائة ألف دولار (600.000) أمريكي

لتذليل الصعوبات المادية التي واجهت المنظمة، كما تبرع صندوق التضامن الإسلامي بمبلغ خمسين (50.000) ألف دولار أمريكي.

**2. هيكل المنظمة :** كما أشار السيد المدير العام إلى السياسة التي اتبعتها المنظمة في هيكلتها حيث اعتمدت مبدأ رئيسيا يجعل نوعية المهمات هي التي تتحكم في الهيكله لا العكس، ولذلك اعتمدت على نواة من الخبراء والإداريين للاضطلاع بتنفيذ الخطة السنوية الحالية، تكون مهمتهم التخطيط والتوجيه. وأن المنظمة ستستعين بأطر غير متفرعة وتفوض الإنجاز على المؤسسات المختصة سواء منها الدولية أو الإقليمية أو القطرية.

كما أشار السيد المدير العام بأن المنظمة حرصا منها على أن تمارس نشاطها في إطار قانوني بادرت إلى وضع مشاريع القوانين واللوائح التنظيمية التي ينص عليها النظام الأساسي للإيسيسكو. وهذه المشاريع هي :

نظام الموظفين والنظام المالي واللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي واللائحة الداخلية للمؤتمر العام، وقد وضعت كلها باللغات الرسمية الثلاث للمنظمة، وقد وضعت رهن إشارة المجلس التنفيذي لإبداء الرأي فيها قصد رفعها للمؤتمر العام للمصادقة عليها.

استخدام الوسائل التقنية :

أشار السيد المدير العام إلى أن المنظمة عمدت إلى الاستعانة بالتقنيات الحديثة في أداء عملها، وذلك بالتحضير لاستعمال حاسب إلكتروني للمنظمة كنواة لإنشاء المركز الإسلامي للمعلومات، ونظرا للظروف المالية الحالية للمنظمة فقد طلبت من الحكومة المغربية الاستفادة من المركز الوطني للتوثيق بالرباط، حيث ستقوم المنظمة بشراء مطرف واحد يوضع بمقر المنظمة ويوصل بالحاسب الإلكتروني بالمركز لتخزين المعلومات ومعالجتها واسترجاعها بسهولة. في انتظار أن تتمكن المنظمة من شراء الحاسب الإلكتروني الخاص بها.

تنفيذ المشاريع التي قررها المؤتمر التأسيسي للمنظمة :

بصد هذا الجانب أشار السيد المدير العام إلى أن الخطة المذكورة تتضمن نوعين من المشاريع :

**1. المشاريع الاستطلاعية :** حيث على المنظمة أن تستطلع :

**1.** المشاريع الكبرى المنجزة أو المخطط لها في قطاع اختصاصات المنظمة.

**2.** استقصاء المنشورات والدوريات والمجلات المختصة.

**3.** استطلاع الأوضاع بوضع الإحصاءات في مختلف الدول الأعضاء في ميادين اختصاصات المنظمة.

وقد بادرت المنظمة منذ شهر يوليو 1982 إلى القيام بهذا العمل مستخدمة :

— المصادر والمراجع المكتبية.

- وثائق المنظمات والمؤسسات المختصة.
- توجيه الاستبيانات إلى حكومات الدول الأعضاء.
- الاتصال بسفارات الدول الأعضاء المعتمدة في الرباط.
- الاتصال الأولي ببنوك المعلومات في العالم.

## 2. المشاريع الإجرائية : وتتضمن :

1. تنظيم ندوة لتحديد دور المنظمة في خدمة الفكر الإسلامي.

2. إصدار نشرة دورية عن نشاط المنظمة.

بخصوص الندوة بعد أن أوضح السيد المدير العام الرؤيا العامة التي وجهت عمل المنظمة في الإعداد للندوة، وتعرض للترتيبات الإدارية والمالية التي اتخذتها المنظمة قصد عقها، أوضح أن المنظمة تأمل أن تخرج الندوة التي ستعقدتها بتصور واضح لنوعية المنظمة التي يريد العالم الإسلامي، كما أنها ستتناول مسائل محددة في مقدمتها:

- خطة عمل المنظمة خلال العامين القادمين.
- خطة عمل المنظمة على المدى البعيد.
- المشروعات التي ينبغي أن تعطاها الأولوية.
- السبل الواجب انتهاجها في سبيل تحقيق الأهداف.
- وسائل العمل البشرية والمادية ومصادر التمويل.

أما بخصوص دورية المنظمة، فقد أوضح السيد المدير العام أن المنظمة قطعت أشواطاً في إنجاز هذا العمل وأنها انتهت من تحضير (ماكيت) العدد الأول من المجلة التي ستحمل اسم "الإسلام اليوم" وأنها ستدفع للطبع عما قريب.

المؤتمر الثالث لوزراء خارجية الدول الإسلامية :

أوضح السيد المدير العام أنه حضر هذا المؤتمر الذي انعقد بنيامي عاصمة النيجر، حيث تقدم إليه بتقرير عن نشاط المنظمة وعن مختلف المراحل التي قطعتها، كما وقعت الدول التالية على النظام الأساسي للإيسيسكو، جمهورية بانغلاديش وجمهورية جيبوتي وجمهورية سيراليون.

ومن نتائج المؤتمر قرار يتعلق بالتنسيق بين مختلف المؤسسات والمنظمات والمراكز المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، عهد بتنفيذه إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وفي هذا الصدد أعدت المنظمة تصوراً كاملاً لخطة تنسيق بين هذه المؤسسات والمنظمات والمراكز.

كما طالب المؤتمر الإيسيسكو بالقيام بعدد من الأعمال والمشروعات منها :

- إحقاق المركز العالمي للتعليم الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ودعاه المؤتمر إلى التعاون والتنسيق مع الإيسيسكو فيما يخص مناهج التعليم والتربية

- الإسلامية. وقد قامت المنظمة بمخاطبة المركز المذكور ودعته لتبادل وجهات النظر حول صيغة التعاون الفضلى بينهما.
- كما طالب المؤتمر المنظمة بأن تفرد لمحو الأمية والإعلام في الأوساط الريفية مكان الصدارة بين الأولويات في برنامجها.
- واستجابة لهذا الطلب كلفت المنظمة أحد خبراء التربية البارزين في مجال محو الأمة بالقيام بدراسة أولية تتناول :
- جرد لبرامج ومشاريع محو الأمية التي تقوم بها الحكومات والمنظمات في الأقطار الإسلامية.
- مسح للطرائق البيداغوجية المتبعة في مكافحة الأمية والمفاضلة بينها على أساس المردودية والاقتصاد في الوقت والنفقات.
- اقتراح المشاريع العملية التي ينبغي أن تتبناها الإيسيسكو في الريف الإسلامي.
- كما كلفت المنظمة أحد خبراء الإعلام المتعاونين معها بإعداد دراسة أولية حول دور المنظمة الإعلامي تتناول :
- جرد المشاريع الإعلامية وبيان خصائصها الرئيسية.
- مسح للوسائل الإعلامية المستخدمة في هذه المشاريع.
- اقتراح المشاريع الإعلامية العلمية الناجعة التي ينبغي أن تقوم بها المنظمة.
- تعاون المنظمة مع المنظمات العالمية الأخرى :
- بصد هذه النقطة أوضح السيد المدير العام أن المنظمة وضعت خطة للتعاون الوثيق مع المنظمات العاملة في ميادين اختصاصاتها وهذه الخطة تعتمد على ركنين أساسيين.
1. الاطلاع عن كثب على منجزات هذه المنظمات والمؤسسات ومشاريعها حتى تستفيد المنظمة من الخبرة وتتمكن من اجتناب التكرار والازدواجية في العمل.
2. اعتماد مبدأ عقد اتفاقيات ثنائية مع المنظمات والمؤسسات الثقافية الكبرى لتنظيم التعاون معها.
- كما أشار السيد المدير العام إلى أن المنظمة في انتظار وضع مشاريع الاتفاقيات وعرضها على المؤتمر العام، قامت بإجراء اتصالات وبدء تعاون مثمر مع عدد من المنظمات العاملة في ميادين اختصاصاتها كاليونسكو - الألكسو - مكتب التربية العربي لدول الخليج ورابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.
- رحلة المدير العام إلى عدد من الدول الأعضاء في المنظمة :
- وقد أوضح السيد المدير العام أن هذه الرحلة تمت خلال شهر شتبر 1982 وقد شملت العديد من الدول العربية بالشرق، وكان الغرض منها هو الاتصال بالمسؤولين العرب لتحسيسهم بدور



الإيسيسكو، وشرح نظامها الأساسي، واستطلاع آرائهم الخاصة قصد تحديد الأسبقيات والمراحل والمناهج، كما كانت فرصة لبحث المسؤولين في تلك البلدان على الاستجابة لطلبات الإيسيسكو الخاصة بالمراسلات والاستبيانات التي وجهت إليهم. وكذلك حثهم على المساهمة العاجلة في ميزانية المنظمة.

وختم السيد المدير العام تقريره بأن المنظمة تأمل مشاركة الجميع في أعمالها وخاصة أعضاء المجلس التنفيذي الذين أنيطت بهم مسؤولية متابعة هذه الأعمال في كل المراحل وعلى جميع المستويات، كما أكد أن الجهاز التنفيذي للمنظمة على استعداد لتسهيل مهمة المجلس والتعاون معه بنظرة بناءة تحدد تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المنظمة.

في بداية الجلسة الثانية انتخب المجلس مكتبه على النحو التالي :

1. الأستاذ صالح باوزير
  2. الأستاذ عمر سعد توري
  3. الأستاذ أحمد ظفر الفاروقي
  4. الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلي
- ممثل المملكة العربية السعودية : رئيسا  
ممثل جمهورية مالي : نائبا للرئيس  
ممثل جمهورية باكستان الإسلامية: نائبا للرئيس  
المدير العام لمعهد الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإسطنبول : مقررا

بعد ذلك وافق المجلس على جدول أعماله بإضافة نقطة أخرى إليه، والمتعلقة بدراسة نتائج الغزو الصهيوني للبنان وآثار ذلك على المقدسات والمؤسسات التربوية والعلمية للفلسطينيين.

ثم انتقل المجلس لدراسة مشروع النظام الداخلي للمجلس التنفيذي الذي أعدته الإدارة العامة للمنظمة.

فانصب النقاش في البداية على علاقة الوثيقة التي تقدمت بها الإدارة العامة الخاصة بتوسيع اختصاصات المجلس التنفيذي بالنظام الداخلي للمجلس، فأوضح السيد المدير العام، أن تلك الوثيقة أعدتها الإدارة العامة، بعد أن راجعت النظام الأساسي الذي صيغ على أساسه النظام الداخلي للمجلس التنفيذي تبين للإدارة العامة، أن المجلس يجب أن يتمتع بصلاحيات أكثر من تلك التي حددها النظام الأساسي.

وبعد المناقشات تبين أن توسيع اختصاصات المجلس مرهون بتغيرات يجب أن تدخل على النظام الأساسي للمنظمة وبالتالي مرهون بموافقة المؤتمر العام، فقرر المجلس دراسة مشروع النظام الداخلي للمجلس التنفيذي بصفة مستقلة.

وهكذا ابتدأ المجلس في دراسة المشروع بندا بندا.

وكانت أبرز النقاط التي استأثرت باهتمام السادة الأعضاء هي :

- دور المجلس في دراسة الأمور المعروضة عليه، حيث أوضح السيد المدير العام أن النظام الأساسي يعطي للمجلس حق التقرير بعد الدراسة في عدد من الأمور التي تقع ضمن اختصاصاته، في حين أن الأمور التي من اختصاصات المؤتمر العام يدرسها المجلس ويبيدي آراءه فيها قصد رفعها إلى المؤتمر العام.
  - كما توقف المجلس عند تعيين لجنة المراقبة المالية التي يعهد النظام الأساسي للمجلس التنفيذي بتعيينها، فكانت خلاصة الدراسة، أن لجنة المراقبة المالية لا تكون بالضرورة من بين خمسة أعضاء ممثلين لدولهم داخل المجلس التنفيذي، وإنما تكون من خمسة أعضاء ممثلين للدول ومختصين في الأمور المالية والحسابات نظرا لطبيعة عمل اللجنة.
- وبعد أن اتضح للسادة أعضاء المجلس أن العمل وفق دراسة كل مشروع على حدة مادة مادة سيستغرق وقتا طويلا، يتجاوز بكثير الوقت المقترح لأشغال المجلس اتفق المجلس على تكوين لجنتين فرعيتين عهد إلى الأولى بدراسة :

- مشروع النظام الداخلي للمجلس التنفيذي.
- مشروع توسيع اختصاصات المجلس التنفيذي.
- مشروع النظام الداخلي للمؤتمر العام.

وقد كونت اللجنة من السادة :

- ممثل المملكة المغربية.
- ممثل جمهورية مالي.
- ممثل فلسطين.

- الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلي.

- ممثل الجمهورية العراقية.

ومثل الإدارة العامة للمنظمة الأستاذ محمد الفاسي الفهري.

كما عهد إلى اللجنة الثانية بدراسة :

- مشروع النظام المالي بالمنظمة.

- مشروع نظام الموظفين بالمنظمة.

وكونت اللجنة من السادة :

- ممثل جمهورية باكستان.

- ممثل جمهورية غينيا.

- ممثل جمهورية السنغال.

- الدكتور علي الكتاني.

- الدكتور توفيق الشاوي.

- والسيد أبو بكر الصقلي ممثلاً عن الإدارة العامة.

وبعد أن تم تحديد الوقت المخصص لعمل اللجنتين، تم رفع الجلسة الثانية.

في الجلسة الثالثة قدم الأستاذ محمد بن البشير عرضاً عن أشغال اللجنة الأولى، حيث أشار إلى الجلسات التي عقدتها اللجنة وإلى المسطرة التي اتبعتها في عملها، وكذلك إلى التقنيات التي اعتمدها. كما أشار على أن اللجنة بعد مناقشات طويلة تقترح أن يؤجل النظر في مشروع اختصاصات المجلس التنفيذي إلى الاجتماع القادم للمجلس. ثم تلا نص الوثيقة التي توصلت إليها اللجنة والخاصة بمشروع النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، وقد اعتمد على الطريقة التالية، قراءة الأبواب بكل موادها كلها، وكانت أبرز النقاط التي استأثرت باهتمام السادة الأعضاء هي وضعية الملاحظ بالمنظمة حيث انصبت التساؤلات على نوعية الملاحظين : ممثلي الدول - ممثلي المنظمات المتخصصة. وكذلك على درجة حضورهم داخل أجهزة المنظمة - المؤتمر العام ولجانها - المجلس التنفيذي واللجان التي يحدثها.

وقد أدخل المجلس عدة تعديلات شكلية على النص الذي أعدته اللجنة بالنسبة للمواد السبعة عشرة التي درسها، ورفعت الجلسة.

في الجلسة الرابعة أتم المجلس دراسة المواد المتبقية من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي متبعاً المسطرة التي اعتمدها، وبعد أن أدخل عدة تصويبات لغوية في الأساس، صادق على النظام الداخلي للمجلس التنفيذي.

ثم انتقل بعد ذلك لدراسة مشروع النظام الداخلي للمؤتمر العام، وقد تمت مناقشة المواد الخمس الأولى من المشروع، حيث توقف المجلس طويلاً عند الصياغة، وحضور أعضاء المجلس التنفيذي

أشغال المؤتمر العام للمنظمة، وقد توصل المجلس إلى ضرورة دراسة مواد المشاريع بندا بندا، الشيء الذي لن يتمكن من القيام به في حدود ما بقي من الوقت لانتهاء أشغاله.

وبعد أن قدمت عدة اقتراحات ترمي إما إلى :

تأجيل دراسة تلك الوثائق إلى الاجتماع القادم للمجلس.

تمديد عمل المجلس ليوم أو يومين حتى يتمكن من دراسة كل نقط جدول أعماله.

طلب المجلس من السيد المدير العام أن يشرح له وضع الإدارة العامة من الناحية القانونية في حالة ما إذا لم يتمكن المجلس من دراسة كل هذه المشاريع، أي هل ستعمل الإدارة العامة في فراغ قانوني؟ فأجاب السيد المدير العام، أن نقطة الفراغ الأساسية هي النظام الداخلي للمجلس التنفيذي الذي لا وجود لهيأة تماثله داخل منظمة المؤتمر الإسلامي، أما بالنسبة للوائح والأنظمة الأخرى، فإن المنظمة تعمل على أساس ما هو معمول به في منظمة المؤتمر الإسلامي ريثما تتمكن من إيجاد الأنظمة واللوائح الخاصة بها.

بعد هذا اتفق المجلس على أن تتقح الإدارة العامة المسودات التي أعدتها اللجنتان وترجمها إلى اللغات الأخرى، وترسلها للسادة الأعضاء على أن تتلقى ملاحظاتهم قبل 15 ديسمبر 1982 حتى تتمكن من تعميمها على باقي الأعضاء الآخرين.

ثم انتقل المجلس لدراسة النقطة المتعلقة بندوة " دور الإيسيسكو في خدمة الفكر الإسلامي " فقدم السيد المدير العام عرضا أوضح فيه أن الندوة ستعقد بمدينة فاس بالمملكة المغربية تنفيذا لقرارات المؤتمر التأسيسي للمنظمة، وأن الهدف من عقدها هي الاستتارة بآرائها في وضع تصور عن المنظمة الإسلامية وفي خطة عملها، أي هل ستكون المنظمة الإسلامية بمثابة يونسكو إسلامية تخطط وتنفذ وتدرس مع ما يتطلبه ذلك من إمكانيات هائلة مادية وبشرية. أم ستكون فقط خلية تصور، تقدم ما تتوصل إليه من تصورات في ميادين اختصاصاتها إلى حكومات الدول الإسلامية؟ أم ستكون منظمة وسطا بين هذين الطرفين؟

وأضاف السيد المدير العام أن المنظمة اعتمدت مقاييس محددة في اختيار المشاركين من حيث التوزيع الجغرافي ومن حيث التنوع في التخصصات ولذلك دعت العلماء المسلمين المختصين في الفكر العلمي وفي الاقتصاد وفي العلوم الإدارية، حتى تتمكن الندوة من الاستجابة لرغبة المؤتمر التأسيسي للمنظمة. كما أخبر السيد المدير العام بأن أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة مدعوون للمشاركة في أشغال الندوة، وأن التاريخ الذي حدد لها هو 26-27 ربيع الأول 1403هـ (11-12 يناير 1983م).

وبعد أن أبدى السادة أعضاء المجلس ارتياحهم للخطوات التي قامت بها المنظمة من أجل عقد الندوة، تدارسوا إمكانية عقد الاجتماع الثاني للمجلس عقب الندوة مباشرة لدراسة نتائجها والاستفادة منها في إعداد خطة عمل المنظمة للسنتين التاليتين لتقديمها إلى المؤتمر العام. وبعد أن تبين أن تأجيل الاجتماع الثاني للمجلس لمدة 15 أو عشرين يوما لا يفي بالغرض المطلوب قرر المجلس أن

يعقد اجتماعه الثاني مباشرة بعد الندوة أيام 30 ربيع الأول - فاتح ربيع الثاني 1403 هـ (15-16 يناير 1983م).

ثم استمع المجلس إلى إيضاح المدير العام بشأن انعقاد المؤتمر العام المقبل الذي قرر المؤتمر التأسيسي عقده خلال شهر أبريل 1983 وأناط بالسيد المدير العام مهمة إجراء التشاور مع الدولة التي ستستضيف المؤتمر حول مكان وزمان انعقاده.

وكانت آخر نقطة في جدول أعمال المجلس هي دراسة الغزو الصهيوني للبنان والممارسات الصهيونية داخل الأراضي المحتلة، فأصدر المجلس قرارات في الموضوع (انظر الملحق).

وقبل اختتام اجتماع المجلس تلا المقرر نص برقية باسم أعضاء المجلس التنفيذي إلى جلالة ملك المغرب، يعبرون فيها عن شكرهم وامتنانهم لما تلقاه المنظمة من رعاية كريمة من جلالته.

**رئيس المجلس التنفيذي**

**المدير العام للمنظمة**

**الدكتور صالح باوزير**

**عبد الهادي بوطالب**

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى الفقرة (ب) من المادة (4) عن أهداف المنظمة والتي تنص على "دعم الثقافة الإسلامية الأصيلة وحماية استقلال الفكر الإسلامي من عوامل الغزو الثقافي والمسح والتشويه".

ويشير إلى خطة العمل للمنظمة التي أقرت في المؤتمر التأسيسي في ما يخص المقدسات الإسلامية في فلسطين المحتلة إذ "توصي الدول الأعضاء بتقديم الدعم والرعاية المعنوية والمادية للمؤسسات الثقافية والتربوية للشعب الفلسطيني".

فإنه يدين بشدة الغزو الإسرائيلي الصهيوني على لبنان وما نتج عنه من مذابح وحشية همجية في صفوف الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ، ومن سقوط آلاف الضحايا بين المدنيين من فلسطين ولبنانيين، ومن تهجير للأسر بعيداً عن منازلهم ومن نهب وتدمير لمؤسسات ثقافية وتربوية وعلمية ولاسيما الفلسطينية منها المقامة في لبنان، ومن اعتقال آلاف الأشخاص وبينهم مثقفون ومعلمون وطلاب انقطعت أخبارهم منذ القبض عليهم.

ويدين كذلك الممارسات الصهيونية العنصرية داخل الأراضي المحتلة من مصادرة الأراضي وتزوير الممتلكات الثقافية التاريخية الإسلامية وتشويهها والاعتداءات المتكررة على الأماكن المقدسة، ومن مصادرة حريات الكتاب والمثقفين ومن تطبيق القوانين العسكرية على المؤسسات التعليمية مما أدى إلى طرد عشرات الأساتذة من الجامعات.

ويدعو المنظمة ممثلة بمديرها العام ويدعو حكومات المؤتمر الإسلامي إلى العمل بكافة الأساليب والوسائل لدى المنظمات الدولية لإيقاف هذه الأعمال اللاإنسانية وإعادة الممتلكات الثقافية والعلمية والوثائق التاريخية بكاملها إلى مركز الأبحاث الفلسطينية والمؤسسات الأخرى، وإطلاق سراح المثقفين والمعلمين والطلاب، وإعادة الأساتذة إلى أماكنهم في الجامعات.

ويدعو كذلك إلى الدعم والمساهمة في إعادة بناء ما تهدم من مؤسسات ثقافية وتربوية وعلمية وفي مواجهة نتائج الغزو الصهيوني وانعكاساته على القيم الثقافية والتربوية والتراث الإسلامي، وفي فضح الجرائم البشعة التي ارتكبتها إسرائيل أمام العالم على كافة المستويات، وفي الحفاظ على المقدسات الإسلامية المهددة واستعادة ما سلب منها.

كما يوصي المجلس الإدارة العامة أن تضع في أوليات اهتمامها وضع خطة لرعاية المؤسسات التعليمية والثقافية الإسلامية في الأراضي المحتلة (فلسطين - لبنان - الجولان) وحمايتها.